

Distr.: General
14 June 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ١١٤ (د) من القائمة الأولية*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات
أخرى: انتخاب أعضاء في مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل
الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة

أود أن أبلغكم بأن حكومة بنغلاديش قررت تقديم ترشيحها للعضوية في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١، التي ستجرى الانتخابات المتعلقة بها في نيويورك في عام ٢٠١٨. وعملت بنغلاديش في السابق كعضو في المجلس لثلاث فترات: ٢٠٠٧/٢٠٠٩ و ٢٠١٠/٢٠١٢ و ٢٠١٥/٢٠١٧.

ويسرني أن أحيل إليكم طيه نسخة من التعهدات والالتزامات الطوعية لحكومة بنغلاديش فيما يتعلق بترشيحنا (انظر المرفق).

(توقيع) مسعود بن مؤمن



مرفق الرسالة المؤرخة ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة

ترشيح بنغلاديش لعضوية مجلس حقوق الإنسان، للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١

التعهدات والالتزامات الطوعية عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠

١ - تنبع التزامات بنغلاديش في مجال حقوق الإنسان من دستورها، الذي هو القانون الأسمى للبلد. وفي ديباجة الدستور، يتعهد شعب بنغلاديش بأن يكون أحد الأهداف الأساسية للدولة هو إقامة "مجتمع يكفل سيادة القانون والحرية والمساواة والعدالة وحقوق الإنسان الأساسية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لجميع المواطنين". ويُنص على مجموعة من الحقوق الأساسية الواجبة النفاذ قانوناً في الدستور، الذي يستنسخ الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وإضافة إلى ذلك، تشمل المبادئ الأساسية لسياسة الدولة حقوقاً اقتصادية واجتماعية وثقافية معترف بها عالمياً، تُكفّل من خلال سياسات تنمية مستدامة وشاملة للجميع.

٢ - ويوجد مفهوماً حقوق الإنسان والحريات الأساسية، اللذان انبثقا من حرب بطولية خاضها عامة الناس ضد مضطهديهم، في صميم بنغلاديش كدولة. فقد هزم شعب بنغلاديش في مناسبات متعاقبة القوى غير الدستورية وغير الديمقراطية من خلال حركات جماهيرية. كما يستتير البلد دائماً في علاقاته الخارجية بقيم الديمقراطية، والسلام، واحترام الحقوق الفردية. وبنغلاديش هي البلد الوحيد الذي ضحى أفراد شعبه بحياتهم للحفاظ على حقهم في التحدث بلغتهم الأم، التي تعترف بها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على النحو الواجب.

٣ - وترى بنغلاديش أن جميع حقوق الإنسان حقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتشابكة ويعزز بعضها بعضاً. وفيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، تلتزم بنغلاديش دائماً بمبدأ التعاون والحوار الدوليين. وكعضو مسؤول في المجتمع الدولي، تشارك بنغلاديش بنشاط في الحوار البناء مع المؤسسات التي أنشئت تحت رعاية الأمم المتحدة بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان وغيره من آليات حقوق الإنسان.

٤ - وأحرزت بنغلاديش تقدماً بارزاً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من خلال الحكومة الديمقراطية الحالية، بقيادة رئيسة الوزراء الشبيخة حسينة، التي تولت مقاليد الحكم في عام ٢٠٠٩. واستفاد من مساهمة بنغلاديش في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني أفراد حتى خارج حدودها. ولذلك، وفيما يتعلق بأفضل الممارسات، لبنغلاديش الكثير الذي يمكنها تقديمه للمجتمع الدولي.

دور بنغلاديش في حماية ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك التشريد القسري

٥ - إن التعاطف المتجذر مع المضطهدين والضعفاء هو الذي جعل شعب وحكومة بنغلاديش يفتحون بيوتهم وقلوبهم لأكثر من مليون شخص من الروهينغيا هربوا من التطهير العرقي في ميانمار. فمنذ ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧، عبر حوالي ٧٠٠ ٠٠٠ من المشردين قسراً من رعايا ميانمار الحدود وأصبحوا لاجئين في بنغلاديش، مما جعل من هذه الحالة أسرع أزمة تشريد دولية تفاقم في التاريخ. وعلاوة على ذلك، ما فتئت بنغلاديش تستضيف، خلال العقود الثلاثة الماضية، ٣٠٠ ٠٠٠ فرد آخرين من الروهينغيا ظلوا يعانون لفترة طويلة من الاضطهاد المنهك بسبب العرق والدين في ميانمار.

٦ - وبينما ظلت بنغلاديش تقدم للمشردين من الروهينغيا المأوى والغذاء والرعاية الصحية وخدمات أساسية أخرى ضرورية لحياتهم، تواصلت الجهود الدبلوماسية لضمان حقوقهم، وخصوصا الحق في العودة الآمنة والمستدامة بكرامة إلى ديارهم في ميانمار. وفي نهاية المطاف، نجحت بنغلاديش في توقيع ترتيبات ثنائية مع ميانمار بشأن عودة اللاجئين. ولكن، إذ وضعت بنغلاديش في اعتبارها ضرورة توافر ظروف معينة بالغة الأهمية للعودة الآمنة، تفاوضت بشأن إدراج عدم التحريم وأسباب المعيشة وإعادة التوطين وإعادة الإدماج وعناصر عالمية أخرى لحقوق الإنسان في الترتيبات الثنائية المتعلقة بالعودة، وأشركت وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة في ترتيب عملية العودة.

٧ - وفيما يتعلق بإيجاد حل دائم لمشاكل المشردين قسرا من الروهينغيا، قدمت رئيسة وزراء بنغلاديش اقتراحا مكونا من خمس نقاط إلى الجمعية العامة شملت: (أ) وقف ميانمار الفوري والدائم وغير المشروط للعنف والتطهير العرقي؛ (ب) إرسال بعثة لتقصي الحقائق إلى ميانمار؛ (ج) حماية جميع المدنيين في ميانمار، بغض النظر عن دينهم وأصلهم العرقي من خلال إنشاء "مناطق آمنة"؛ (د) العودة المستدامة لجميع المشردين قسرا من شعب الروهينغيا إلى ديارهم في ميانمار؛ (هـ) التنفيذ الفوري والكامل وغير المشروط لتوصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين.

٨ - وبادرت بنغلاديش أيضا بتقديم القرار بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار ويسرت اتخاذه في اللجنة الثالثة للجمعية العامة، خلال دورتها الثانية والسبعين، ثم بعد ذلك في الجمعية. وفي مجلس حقوق الإنسان، دعت بنغلاديش إلى عقد الدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للمجلس للنظر في حالة حقوق الإنسان لأقلية مسلمي الروهينغيا والأقليات الأخرى في ولاية راخين في ميانمار في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وهي الدورة التي أسفرت عن اعتماد قرار بشأن حالة حقوق الإنسان لمسلمي الروهينغيا وغيرهم من الأقليات في ميانمار.

٩ - وما فتئت بنغلاديش تتيح لجميع الشركاء الدوليين والوكالات الدولية، بمن فيهم الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، ووسائل الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، فرصة كاملة ودون عراقيل للعمل في مدينة كوكس بازار وتقديم المساعدة إلى أفراد الروهينغيا. وعلاوة على ذلك، ظلت بنغلاديش تتحاور بشكل بناء مع الأمم المتحدة والآليات الدولية الأخرى، بما في ذلك اللجنة الاستشارية لولاية راخين، والبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وكيانات أخرى معنية بحقوق الإنسان وكيانات غير حكومية دولية أخرى من أجل إيجاد حل مستقر ودائم لمعاناة الروهينغيا من خلال معالجة أسبابها الجذرية، التي تكمن في ميانمار، وحل المسألة بطريقة سلمية ومستدامة.

التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان في بنغلاديش

١٠ - بنغلاديش عاقدة العزم على الوفاء بالتزاماتها الدستورية وكذلك بتعهداتها الدولية من خلال مجموعة متنوعة من التدابير التشريعية والإدارية، وبرامج التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وقد سعت إلى تحقيق الأهداف المنصوص عليها في التعهدات الطوعية التي قدمتها سابقا ما استطاعت إلى ذلك سبيلا. وفيما يلي بعض الإنجازات التي تحققت:

- اعتمدت الحكومة سياسات متنوعة في السنوات الأخيرة لضمان الإنصاف والمساواة في التمتع بالحقوق الأساسية. وتشمل السياسات الرئيسية السياسة الوطنية للتغذية لعام ٢٠١٥، والسياسة

الوطنية المتعلقة بالمخدرات لعام ٢٠١٦، وسياسة حماية العمال المنزليين ورفاههم لعام ٢٠١٥، والسياسة الوطنية بشأن وسائط الإعلام الجماهيري على شبكة الإنترنت لعام ٢٠١٧.

- لحماية المصلحة الفضلى للأطفال، ولا سيما الطفلات، تم سن قانون منع زواج الأطفال في عام ٢٠١٧، الذي ألغى القانون السابق لعام ١٩٢٩. وينص القانون الجديد على تدابير وقائية (على سبيل المثال، التعليم والتدريب المهني، وفرص العمل) ضد زواج الأطفال، وعلى عقوبات أشد على ممارسة زواج الأطفال.

- من أجل تمكين المجتمعات المحلية المهمشة وكفالة حق المواطنين في الضمان الاجتماعي في حالات الفقر الناشئ عن البطالة أو المرض أو الإعاقة، أو حالات المعاناة التي تعيشها الأرمال أو يعيشها الأيتام أو كبار السن، اعتمدت الحكومة الاستراتيجية الوطنية للضمان الاجتماعي في عام ٢٠١٥ وبدأت في خطة الضمان الاجتماعي القائمة على دورة الحياة من أجل القيام بتغطية متساوية وشاملة للأشخاص في جميع الفئات العمرية ضمن شبكة الضمان الاجتماعي. كما أعلنت الحكومة ٢ كانون الثاني/يناير يوما للخدمات الاجتماعية.

- في ميزانية السنة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨، خصصت الحكومة في إطار تدابير الضمان الاجتماعي المختلفة التي اتخذتها بدلات لـ ١ ١٥٠ ٠٠٠ من النساء المعوزات والمهجورات و ٣ ٥٠٠ ٠٠٠ امرأة مسنة، منهن أرمال ومضطهدات. وإضافة إلى ذلك، تلقت ٥٠٠ ٠٠٠ امرأة بدل أمومة وتلقى ٨٢٥ ٠٠٠ شخص ذي إعاقة بدل إعاقة.

- بعد الاعتراف رسمياً بمغايري الهوية الجنسية كجنس ثالث في عام ٢٠١٤، اتخذت الحكومة تدابير متنوعة من أجل إعادة تأهيلهم في المجتمع. وتُخصّصت منحة خاصة قيمتها ١١٠ ملايين تاكا لمغايري الهوية الجنسية في السنة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨ تضمن دفع بدلات شهرية لكبار السن من مغايري الهوية الجنسية ومنح للطلبة من الجنس ذاته.

- بموجب قانون العمل الحالي لبنغلاديش، اعتمدت قواعد العمل في عام ٢٠١٥ لضمان حقوق العمال وكذلك الحفاظ على بيئة عمل لائقة. ولتعزيز حرية تكوين الجمعيات، شجعت الحكومة تشكيل نقابات على جميع المستويات. وتنشط حالياً في البلد ٨ ٠١٥ نقابة، منها ٦٣٢ نقابة في قطاع الملابس الجاهزة.

- استناداً إلى الدستور والقواعد الإجرائية للبرلمان، تم إنشاء ما مجموعه ٣٩ لجنة برلمانية دائمة. وعلاوة على ذلك، مُنحت الاستقلالية والإدارة الذاتية الكاملتان لمؤسسات الدولة من أجل أداء المهام المحددة لها بحرية. وتم توسيع وتعزيز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ولجنة مكافحة الفساد من حيث الحجم والقدرات.

- تعمل في بنغلاديش في الوقت الحالي ٣٢ قناة تلفزيونية، منها أربع قنوات مملوكة للدولة، و ٢٢ محطة إذاعية للبث على موجة التضمين الترددي، و ١٧ محطة إذاعية مجتمعية. وعلاوة على ذلك، تنشر حالياً ٢ ٨٠٠ صحيفة في بنغلاديش. ويسمح البلد أيضاً بمشاهدة جميع القنوات التلفزيونية الدولية مجاناً. وقد تم تعزيز إمكانية الاطلاع على المعلومات بشكل كبير عن طريق توسيع نطاق شبكات الإنترنت وزيادة حريتها.

- اعتمدت بنغلاديش، التي حققت في وقت مبكر الأهداف الإنمائية للألفية، السياسات والاستراتيجيات الوطنية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب.
- أحرزت بنغلاديش تقدماً كبيراً نحو كفاءة التحرر الاقتصادي لشعبها من حيث النمو الاقتصادي المستدام، وزيادة نصيب الفرد من الدخل، وتحسين الأمن الغذائي، وتعزيز القدرة على مواجهة الكوارث، والإنجازات الكبيرة التي تحققت في القطاعات الاجتماعية، ولا سيما في مجال تمكين المرأة وقطاع الرعاية الصحية. فعلى سبيل المثال، انخفض معدل الفقر بشكل كبير (إلى ٢٤,٣ في المائة مقارنة بـ ٣١,٥ في المائة في عام ٢٠١٠)، وارتفع متوسط دخل الفرد إلى ١ ٦١٠ دولار في غضون عقد من الزمن (مقابل ٥٤٣ دولار في السنة المالية ٢٠٠٥-٢٠٠٦)، وارتفع العمر المتوقع ليبلغ ٧١,٦ سنة، وأصبحت نسبة ٨٠ في المائة من السكان مشمولة بخدمات الكهرباء، وأضحت نسبة ٩٧,٩ في المائة منهم مشمولة بخدمات مياه الشرب المحسنة، وتوفّر لنسبة ٧٣,٥ في المائة من السكان مرافق الصرف الصحي المحسنة.
- بنغلاديش بلد ذو تنوع عرقي وديني وثقافي غني. وتولي الحكومة أهمية خاصة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية للأقليات العرقية في أراضي هضبة شيتاغونغ، وتشارك بانتظام أيضاً في المحافل الدولية لتعزيز حقوق الأقليات العرقية في جميع أنحاء العالم.
- تشجع بنغلاديش مساهمة منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية الوطنية، وكذلك في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتتراوح أنشطتها ما بين الرعاية الصحية والتعليم غير النظامي، وتمكين المرأة وبرامج القروض البالغة الصغر. وتسهم المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية إسهاماً كبيراً في حماية الحقوق المدنية والسياسية من خلال مبادرات متنوعة في مجال الدعوة. وفي الوقت الراهن، تنشط في بنغلاديش ٣ ٠٧٥ منظمة غير حكومية (٢ ٧٧٧ منظمة محلية و ٢٩٨ منظمة دولية) مسجلة لدى مكتب شؤون المنظمات غير الحكومية.
- أدت محاكمات الأفراد المتهمين بارتكاب الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الجرائم الدولية المرتكبة خلال حرب التحرير في عام ١٩٧١ أمام محكمة الجرائم الدولية إلى بداية حقبة جديدة من العدالة في بنغلاديش من خلال تحطيم ثقافة الإفلات من العقاب التي ظلت تشل حركة المجتمع على مدى عقود من الزمن. وبنت المحكمة حتى الآن في ٢٩ قضية وظلت عملية المحاكمة مفتوحة ونزيهة ومستفيضة فيما يتعلق بحماية حقوق المتهمين.

إسهامات بنغلاديش على الصعيد العالمي

- ١١ - تضطلع بنغلاديش بدورٍ بناءً في المحافل الدولية عن طريق تعزيز التعاون والحوار، ولا سيما في الأمم المتحدة. وهي تسعى جاهدة إلى بناء توافق في الآراء بشأن القضايا الهامة في مختلف المحافل الدولية. وفيما يلي بعض ما قامت به:

- تولي بنغلاديش أهمية كبيرة لأنشطة مجلس حقوق الإنسان وتعاون بانتظام مع المجلس وآلياته المختلفة، بما في ذلك الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، للوفاء بالتزاماتها بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة
- في مجلس حقوق الإنسان، بنغلاديش هي المقدم الرئيسي للقرار السنوي بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ. وأسهمت بنغلاديش في عمل المجلس من خلال المشاركة بنشاط في المشاورات غير الرسمية بشأن قرارات المجلس ومقرراته.
- ما فتئت بنغلاديش تقدم الدعم اللازم إلى البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار، التي أنشئت عملاً بقرار المجلس ٢٢/٣٤، من خلال تيسير زيارة أعضائها والمنتسبين إليها إلى بنغلاديش، وتوفير إمكانية الوصول إلى مخيمات الروهينغيا.
- ظلت بنغلاديش تعمل مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن طريق الاستجابة لدعواتها لحضور اجتماعات. وعقد وزير القانون والعدل والشؤون البرلمانية مع وزير الدولة للشؤون الخارجية مناقشة تفاعلية مع المفوض السامي في مكتب هذا الأخير في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، قامت حكومة بنغلاديش بتيسير زيارات بعثة تقصي الحقائق التابعة للمفوضية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ وبعثتها للاستجابة السريعة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ إلى مخيمات الروهينغيا.
- في السنوات الثلاث الماضية، قدمت بنغلاديش أكبر عدد من تقارير الهيئات المنشأة بموجب معاهدات إلى اللجان المعنية، بما في ذلك التقارير الأولية بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في عام ٢٠١٥، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم في عام ٢٠١٥، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠١٧، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عام ٢٠١٧. وقدمت بنغلاديش أيضاً تقريرها الدوري الثامن بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ٢٠١٦ وتقريرها الدوري الخامس بموجب اتفاقية حقوق الطفل في عام ٢٠١٥.
- رحبت بنغلاديش بالمقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، هاينر بيليفلد، الذي أجرى زيارة مدتها تسعة أيام في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ لتقييم حالة حرية الدين أو المعتقد في البلد. واستجابت بنغلاديش أيضاً لطلبات الاجتماعات المقدمة من آليات الإجراءات الخاصة، ومنها طلبات المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، والمقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري.
- استضافت بنغلاديش المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار (٢٠١٧ و ٢٠١٨)، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع (٢٠١٧)، وأعضاء البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار (٢٠١٧)، وثلاثة أفرقة تحقيق تابعة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (٢٠١٧)، من بين جهات أخرى، من أجل جمع المعلومات والقيام بالدعوة من أجل حماية حقوق الإنسان لأفراد الروهينغيا.
- بنغلاديش هي من أكبر المساهمين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويعمل حفظة السلام من بنغلاديش في ظروف صعبة في الكثير من حالات ما بعد النزاع من أجل حماية أرواح

البشر، وخاصة النساء والأطفال، وصون ما لهم من حقوق الإنسان. ولمواصلة الإسهام في بناء السلام والحفاظ على السلام، أنشأت الحكومة مركز بنغلاديش لبناء السلام في دكا. وقدمت بنغلاديش أيضاً تبرعات لصندوق بناء السلام.

- تمشيا مع سياسة عدم التسامح إطلاقاً مع أي نوع من أنواع العنف الجنسي أو الاعتداء الجنسي التي تتبعها بنغلاديش، استجابت لدعوة الأمين العام للقضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وانضمت رئيسة وزراء بنغلاديش إلى دائرة القيادة التي أنشأها الأمين العام في هذا الصدد، وقدمت أيضاً مساهمات إلى الصندوق الاستئماني لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين.
- تشارك بنغلاديش بنشاط في الاستعراض الدوري الشامل للدول، وتقدم توصيات بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان في أنحاء كثيرة من العالم.
- تحافظ حكومة بنغلاديش على نهج عدم التسامح إطلاقاً إزاء الإرهاب والتطرف العنيف. وأقامت بنغلاديش شراكة مع الصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها على التكيف من أجل التعاون مع منظمات المجتمع المدني، ولا تزال شريكا موثوقا به للأمم المتحدة في محاربة الإرهاب ومنع التطرف العنيف على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، من خلال معالجة أسبابهما الجذرية من أجل تعزيز حقوق الإنسان.
- تعتبر بنغلاديش الهجرة الدولية عاملاً أساسياً لا غنى عنه في عملية التنمية، وتقوم، بصفقتها دولة موقعة على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، بنشاط بتعزيز حقوق العمال المهاجرين وأسرهم طوال دورة الهجرة. واستضافت بنغلاديش، بصفقتها رئيسة المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، مؤتمر القمة التاسع للمنتدى في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الذي ناقشت فيه، في جملة أمور، حقوق الإنسان للمهاجرين والإدارة السليمة للهجرة.

التعهدات والالتزامات الطوعية

١٢ - تقدم بنغلاديش التعهدات التالية:

ستقوم بنغلاديش على الصعيد المحلي بما يلي:

- مواصلة إيواء رعايا ميانمار المشردين قسراً إلى حين عودتهم إلى وطنهم بأمان وأمن وكرامة
- مواصلة اتخاذ المبادرات لوضع سياسات واستراتيجيات وطنية ترمي إلى إعمال الحقوق والمبادئ الأساسية المكرسة في الدستور، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي هي طرف فيها
- النظر في الانضمام إلى ما تبقى من صكوك حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، على أساس التوافق الذي يُتوصل إليه بفضل عمليات التشاور الوطنية، حسب الاقتضاء
- مواصلة سن تشريعات وطنية لتنفيذ الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي هي طرف فيها، و/أو تحديث هذه التشريعات عند الاقتضاء

- مواصلة التعاون والتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فضلاً عن المسؤولين عن آلية الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان بهدف زيادة تحسين حالة حقوق الإنسان في بنغلاديش
- الحفاظ على الاتجاه نحو زيادة تعزيز وتمكين الهيئات التشريعية والرقابية من قبيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية للانتخابات، ولجنة مكافحة الفساد، ولجنة الوظيفة العمومية، ولجنة الإعلام
- ضمان الرقابة البرلمانية الفعالة، بما في ذلك من خلال اللجان البرلمانية الدائمة، وتعزيز الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالحسابات العامة
- مواصلة الحفاظ على استقلال الجهاز القضائي
- مواصلة الحفاظ على حرية الصحافة وتعزيز الدور البناء الذي يضطلع به المجتمع المدني ووسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز حقوق الإنسان على جميع المستويات
- مواصلة توفير ما يلزم من برامج لبناء القدرات والتدريب في مجال حقوق الإنسان للمسؤولين عن إنفاذ القوانين والقضاة والمدعين العامين والمحامين والصحفيين والموظفين والبرلمانيين ووسائل الإعلام
- المضي في خططها الإنمائية لصالح شعبها، مع التركيز خاصة على النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة من السكان، بطرق منها مواصلة تطبيق المفاهيم المنبثقة من البيئة المحلية وابتكار المزيد منها
- مواصلة توسيع نطاق تغطية شبكة الأمان الاجتماعي مع تعزيز الموارد المخصصة لذلك بهدف تحقيق المزيد من التمكين الاقتصادي والضمان الاجتماعي للمواطنين
- مواصلة تعزيز حقوق الأقليات الدينية والعرقية وحمايتهم، والعمل من أجل الحفاظ على الوئام التقليدي بين الطوائف، من خلال التمسك بقيم العلمانية والتعددية ومشاركة الجميع التي تقوم عليها الدولة والمجتمع بشكل عام
- مواصلة تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق العمال وحمايتهم والعمل تدريجياً على توفير ظروف العمل اللائقة في جميع قطاعات الاقتصاد
- مواصلة اتخاذ التدابير الاجتماعية والإنمائية الملائمة من أجل تعزيز تعليم ورفاه النساء والفتيات بغية إنهاء زواج الأطفال
- مواصلة تعزيز جهودها من أجل ضمان تلبية الاحتياجات الأساسية لشعبها بما في ذلك الغذاء والملبس والمأوى والتعليم والرعاية الصحية الأولية وإمكانية الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، كوسيلة للضمان الفعلي للتمتع بجميع حقوق الإنسان
- مواصلة تعزيز الإطار القانوني والسياساتي من أجل القضاء على العنف وكذلك التمييز ضد النساء والأطفال والفئات الضعيفة في المجتمع بمن فيهم مغايرو الهوية الجنسية
- مواصلة اتخاذ تدابير هادفة من أجل منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين وضمان تحقيق العدالة لضحاياهما

- تعزيز دور النساء والشباب والمدرسين والقادة المحليين والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في المجتمع في منع التطرف العنيف والتعصب من أجل ضمان التمتع بالحريات الأساسية التي يكفلها الدستور

وعلى الصعيد الدولي، ستقوم حكومة بنغلاديش بما يلي:

- مواصلة تقديم دعمها لمجلس حقوق الإنسان في أعماله بغية تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية بطريقة نزيهة وعادلة
 - تعزيز عملها البناء مع الأعضاء الآخرين في مجلس حقوق الإنسان والتعاون معهم لجعله هيئة تزاوّل عملها بفعالية وكفاءة
 - العمل بصورة بناءة مع جميع الأطراف على أساس الحوار والتعاون من أجل تذليل العقبات التي تحول دون الأعمال الكامل لجميع حقوق الإنسان، ومنع انتهاكها في جميع أنحاء العالم
 - مواصلة دعم أعمال مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الاضطلاع بولايتها
 - مواصلة دعم وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها التي تيسر تعزيز حقوق الإنسان
 - العمل من أجل إعمال الحق في التنمية بوصفه حقاً غير قابل للتصرف للشعوب والأفراد كافة، ودعم الجهود المبذولة حالياً من أجل مواصلة تطوير وتفعيل هذا المفهوم، وذلك بالاعتماد على تطبيقات عملية
 - مواصلة مكافحة تغير المناخ على الصعيدين الوطني والدولي من أجل زيادة توثيق الصلة بين دوائر حقوق الإنسان والأوساط المعنية بقضايا تغير المناخ
 - مواصلة تشجيع ثقافة السلام، واتخاذ تدابير جماعية مناهضة للعنصرية وكرهية الأجانب وكرهية الإسلام، وحماية الضحايا من هذه الجرائم
 - مواصلة تعزيز حقوق ورفاه العمال المهاجرين ومناصرتهم في جميع أطوار الهجرة
 - مواصلة المشاركة في الحوار الدولي من أجل صياغة اتفاقات عالمية متعلقة بالهجرة واللاجئين بغية وضع نظام عالمي عادل ومنصف بشأن التنقل البشري
 - مواصلة العمل مع المجتمع الدولي في مجال التوعية بشأن الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وتعزيز الإجراءات الجماعية لمنع ارتكاب الإبادة الجماعية والجرائم المماثلة في أي مكان وفي أي زمان، ودعم المبادرات الرامية إلى ضمان تحقيق العدالة لضحايا الإبادة الجماعية
- ١٣ - ومن منطلق كون بنغلاديش دولة طرفاً في جميع الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان تقريباً وإحدى الجهات الفاعلة في رسم برنامج العمل الدولي في مجال حقوق الإنسان، فهي ترشح نفسها لعضوية مجلس حقوق الإنسان خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢١.